واقـــع الـــــــــدواجـــــن في الـعـــــــــراق

نـــصف مليـــون عـــاطل بـــسبب تـــوقف المـــشـــاريع

د. علي محسن الزبيدي

أنشئت أول مدجنة في الشرق الأوسط عام ١٩٠٦ في مدينة الموصل، على يد أحد البشوات العثمانيين، وفي الاربعينيات من القرن الماضي انشئ مدجن صغير من قبل الحاكم البريطاني، ثم تطورت مشاريع الدواجن في العراق وخصوصا في بداية السبعينيات بعدان كانت مقتصرة على التربية المنزلية وبلغت ذروتها في عام (١٩٦٨م) وقد تحقق نسبة اكثر من (٦٨٪) من الاحتياج في منتجات الدواجن في عام (١٩٨٩) وصلت حصة الفرد الى (١١٢)بيضة و (١٥) كغم من لحوم الدجاج سنويا وهي معدلات مقبولة، ثم انتقلت معظم ملكيات حلقات الدواجن من القطاع العام (الدولة) الى القطاع الخاص عام (١٩٨٩) وقد بلغت (٨٦٣٥) حقلاً لفروج اللحم –بطاقة (٢١٠) آلاف طن لحم.. بينماكان عدد مشاريع انتاج بيض المائدة (٩٠) مشروعاً –وبطاقة بليوني بيضة.

وعدد المجازر (١٩٧) مجزرة.. بينما كان عدد معامل العلف الكبيرة بحدود (١٥) معمل وقد بلغت الطاقة الانتاجية لهذه المعامل (٤٤٥) الف طن سنويا.. في حين كان عدد معامل العلف الصغيرة (٣٥٢) معمل..

و بسبب الحصار (خلال التسعينيات) انحسرت انتاجية مشاريع الدواجن بحيث تدنى الى ما يلي:

في العام ١٩٩١م:

أ- فروج اللحم (٢٠)الف طن لحم بعد ان كان (٢١٠) آلاف طن لحم.

ب- بيض المائدة (٢٤١) مليون بيضة بعد ان كان بليوني بيضة.

وبعد عام ١٩٩٧ تم تنفيذ برنامج اعادة تاهيل حقول الدواجن في ضوء مذكرة النفط مقابل الغذاء وبدأت انتاجية مشاريع الدواجن تستعيد نشاطها بخطى بطيئة.. بعد السقوط عام (٢٠٠٣) انتكست مشاريع انتاج الدواجن مرة اخرى وخصوصا المشاريع الكبيرة التي تعرضت الى تخريب –نهب و سلب –قصف وتفجير.

وفي بداية عام (٢٠٠٤) جرت محاولة اعادة تشغيل المشاريع بعد ان هدأت الاوضاع نسبيا وبرغم كل الظروف الصعبة وانسحاب الدولة كليا من اي دعم بدأت نسبة جيدة من هذه المشاريع في حركة عمل وطرح انتاج في السوق المحلية.

وعند نهاية عام (٢٠٠٥) ظهرت انفلونزا الطيور في البلد (اعلاميا) وكانت مزعومة وغير حقيقية فتعرضت كل مشاريع الدواجن الى نكسة قاتلة بسبب عزوف المواطنين عن استهلاك منتجات الدواجن نتيجة الخوف والرعب الذي نشر اعلامياً وقد توقفت هذه المشاريع عن الانتاج تماماً نتيجة الخسائر المالية الكبيرة وانسحاب بعض الناس من العمل في هذا القطاع وبعد اشهر عاود بعضهم الى هذا النشاط من خلال القروض واعادة التسليف والجدولة من قبل بعض المصارف وبالذات المصرف الزراعي الذي تعاون كثيرا في عملية الاقراض ((برغم الفوائد العالية) ولكن لم تدم طويلا.

توقف المشاريع

وفي نهاية عام (٢٠٠٦) ونتيجة انتشار الارهاب والانفلات الامني في البلد تعرضت معظم المشاريع في الى التفجير والحرق وسلب ونهب كل موجودات ومستلزمات تشغيل حقول الدواجن وكذلك قتل وخطف بعض اصحاب المشاريع والباقي ترك البلد الى دول الجوار والدول الاخرى... وقد توقفت اكثر من (٩٨٪) من هذه المشاريع والى الان،علما ان اكثر اصحاب المشاريع مقترضون من المصارف الحكومية والاهلية وبفوائد عالية وبسبب عدم امكانية التسديد اضيف الى هذه الفوائد (فوائد تاخيرية) وقد بلغت (٢٧٪) في بعض المصارف وبدأت بعض المصارف توجيه انذارات والدعوة الى وقف التعامل مع المقترضين في جميع المصارف.. والاهم من ذلك كله هو ان الايدي العاملة في حلقات قطاع الدواجن تصل الى اكثر من (٢/١) مليون فرد وبذلك شارك التوقف في قطاع الدواجن بنسبة عالية في التضخم وارتفاع البطالة.. ولغرض اعادة تاهيل وتشغيل المشاريع التي يمكن تشغيلها وكذلك بناء مشاريع جديدة وذات طاقات كبيرة لا بد من رفع شعار صناعة الدواجن بدل تربية الدواجن وذلك من خلال التحديث والتطوير في مستلزمات هذه الصناعة... وقد اعد الاتحاد العراقي لمنتجي الدواجن دراسة في هذا الاتجاه شارك فيها خبراء من وزارة الزراعة ووزارة التخطيط واساتذة في الجامعات العراقية ذات الاختصاص.. والطموح ان تصل حصة المواطن خلال السنوات العشر القادمة الى (١٥٠) بيضة و (٢٥) كغم لحم دجاج سنويا... علما ان معدل الاستهلاك المحلي لعام (٢٠٠٦) كان (٤٠) بيضة و (٤) كغم لحم دجاج سنويا، وهذا يتطلب منا معدلات زيادة في الانتاج سنويا لا تقل عن (٢٠٪).. ان المسار الذي ينبغي سلوكه بتوفير جانب من الامن الغذائي المتعلق بمنتجات الدواجن في هذه الفترة هو التوجه نحو تنمية صناعة الدواجن وفق تصور مستقبلي يضمن من خلاله تامين جانب كبير من مستلزمات نجاح صناعة الدواجن وتشجيع الاستثمار المحلي لجميع الحلقات (حقول تربية امهات –حقول فروج اللحم – مشاريع بيض المائدة –معامل علف –مجازر –مفاقس)..

اطفاء القروض

ان مفتاح نجاح تحقيق تنمية فاعلة في قطاع الدواجن هو النظر بجدية الى موضوع اطفاء القروض وفوائدها التي بذمة المدينين واصحاب المشاريع وحسب احصاءاتنا لا تتجاوز (٧) مليارات دينار مع رفع الحجز والرهن عن املاك المقترضين لكي يبدأوا بداية جديدة.. وتقديم تعويض كامل او جزئي عما اصاب هذه المشاريع من تخريب ونهب وسلب.مع دعم كامل لمشاريع الدواجن (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة) وذلك من خلال المنح والقروض الطويلة الامد وذات الفوائد الميسرة جدا" لينهض هذا القطاع ويعتمد على نفسه وهذا الدعم لفترة محدودة وبعد ذلك يرفع الدعم بعد ان يستطيع القطاع تشغيل مشاريعه والدخول في منافسة السوق وخصوصا" ان هناك توجهاً نحو اقتصاد السوق الحر . وينبغي تشجيع الاستثمار المحلي والخارجي من خلال الاتحادات والجمعيات وتأسيس شركات كبيرة متخصصة بحلقات الدواجن مثل (انتاج فروج اللحم، انتاج بيض المائدة، بيض امهات التفقيس، مفاقس، معامل العلف، مجازر، المعارض والمحال التسويقية)، ومن الضروري تحديد جزء من المنح المخصصة لتنمية القطاع الزراعي لانشاء مشاريع دواجن تزيد من فرص تحقيق الهدف وباقل وقت ممكن لتأمين الامن الغذائي للمواطن على ان تتعاقد الجهات الرسمية لتشغيل هذه المشاريع من قبل القطاع الخاص الذي يسدد اقيامها بفترة تحدد بالاتفاق بين الاطراف ذات العلاقة وهذه المشاريع يتم تنفيذها من قبل الشركات العالمية المتخصصة وبالتعاون مع القطاع الخاص اسوة بدول العالم وكذلك دول الجوار مثل (تركيا وايران) ويقترح في هذا المجال المشاريع ذات الاولوية مثل:

أ- مشاريع فروج اللحم بطاقة (٥٠، ١٠٠) الف فروجة بالوجبة الواحدة.

ب- مشاريع دجاج بياض بطاقة (١/ ٢مليون- ١ مليون طير)في الوجبة.

ج- معامل علف بطاقة (١٠- ٣٠) الف طن/ ساعة.

د- مجازر بطاقة (٥- ١٠) الف طير/ ساعة.

وقد تحتاج هذه المشاريع الى دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وتحديد التكاليف والعائد الفني والاقتصادي لهذه المشاريع والترويج والتشجيع لها لغرض الاستثمارعلما ان دورة رأس المال بالدواجن قصيرة جدا.

ينبغي بناء مخازن (مبردة ومجمدة) ذات طاقات وقدرات خزينة عالية لخزن الفائض والسيطرة على العرض والطلب والحفاظ على مستوى سعري محدد لحماية المنتج والمستهلك على حد سواء.

وانشاء مختبرات مركزية حديثة في الفحوصات المرضية البيطرية وكذلك فحص المواد العلفية المستوردة لضمان النوعية الجيدة وفحص منتجات الدواجن المستوردة لغرض السيطرة.

وكذلك بناء المراكز التدريبية العلمية في صناعة الدواجن اضافة الى المراكز العالمية لتدريب الكادر الوطني من خلال اتفاقيات بين وزارة الزراعة والحكومات العربية والاجنبية.

وحماية المنتج والمستهلك من خلال الموازنة بين الانتاج المحلي والمستورد في منتجات الداوجن ذلك من خلال مراقبة السوق ورفع تقارير دورية الى الجهات ذات العلاقة لتحديد الاحتياج من المستورد.

وللدولة مسؤولية في ضبط الحدود والحد من ظاهرة دخول منتجات الدواجن ذات المناشئ غير المعروفة ورديئة والتي تحمل علامات صلاحيات انتاج مزورة. ووضع ضريبة على المستورد من منتجات الدواجن لحماية الانتاج المحلي ولاباس ان يذهب جزء من هذه الضريبة في دعم وتطوير قطاع الدواجن.

ولابد من اعفاء قطاع الدواجن من الضرائب وبالذات مستلزمات التشغيل والمواد العلفية المستوردة.

نفط دائم

تعتبر الزراعة في بلدنا لو طورت ركناً اساسياً من اركان الاقتصاد العراقي (فعلا انها نفط دائم) ومشاريع الدواجن مفصل مهم جدا من مفاصل الزراعة الذي يشارك بشكل مباشر في سلة الغذاء العراقي ولما في منتجات الدواجن من ميزات:

أ؟- نسبة البروتين عالية.

ب؟- ينتج جسم الانسان من الاحماض الامينية ما يعادل (٨٠٪) والنسبة الباقية ياخذها جسم الانسان حصريا من منتجات الدواجن.

ج- دورة رأس المال القصيرة جدا قياسا بالحلقات الاقتصادية الاخرى اذ يعود راس المال التشغيلي مع الفوائد في فروج اللحم بـ (٤٥) يوماً.

وتربية بيض المائدة يبدأ العائد بعد مرور (٢٢) اسبوعا ويستمر لمدة (٥٦) اسبوعاً تسويقياً يوميا.

الطموح ان تكون حصة المواطن خلال العشر سنوات القادمة (١٥٠) بيضة و (٢٥) كغم لحم دجاج سنويا، علما ان عام (٢٠٠٦) كان (٤٠) بيضة و (٤) كغم لحم دجاج سنويا في عام (٢٠٠٧) انخفضت هذه الكميات.

وهذا يتطلب منا زيادة سنوية (٢٠٪) ولغرض توفير جانب الامن الغذائي لابد من تطوير صناعة الدواجن في كل حلقاتها.

لذلك المطلوب من الجهات الرسمية وغير الرسمية (القطاع الخاص) وقفة جادة ومخلصة في بناء وتطوير هذا القطاع خدمة للصالح العام.

المصرف الزراعي يعلن عن زيادة القرض الممنوح لتربية الجاموس

بغداد/ المدى

بغية التشجيع الاستثماري في مجال تربية وتسمين عجول الجاموس ولسد النقص الحاصل في اللحوم الحمر، أعلن المصرف الزراعي عن زيادة قيمة القرض الممنوح لتسمين عجول الجاموس من خلال زيادة عددها الى ٥٠ رأساً بدلا من ٢٥ رأساً وبمبلغ (٤٠) مليون دينار.. أعلن ذلك للمدى مصدر مسؤول في المصرف الزراعي، مضيفا أن مجلس ادارة صناديق الاقراض التخصصية قرر أيضا زيادة أعداد أناث الجاموس الى ٥٠ رأساً بدلا من (٣ الى ٥) رأس وبمبلغ لا يتجاوز (٢٥٠) مليون دينار على اعتبار ان سعر الجاموسة الواحدة خمسة ملايين دينار، مضيفا ان القروض تسترد بأربعة أقساط سنوية متساوية، يستحق القسط الأول بعد مرور سنة من تاريخ صرف الدفعة الأولى.

د. محمد عباس: قطاع الانتاج الحيواني لن يـزدهـر مـالم يكن للمستثمـر دور فيه

بغداد /حسين عبد الكريم

اكد رئيس جمعية علوم الثروة الحيوانية د.محمد رياض عباس، ان الاحصاءات الخاصة بالانتاج الزراعي عموماً والحيواني خصوصاً غير ممكنة نتيجة تنقل المربين او عزوفهم عن التربية والعمل في قطاع اخر ذي ربح سريع لتوفير لقمة العيش لهم ولعوائلهم، جاء ذلك في لقاء خاص على هامش اعمال الندوة التي عقدتها الجمعية وبالتعاون مع وزارة الزراعة في مقر الوزارة صباح يوم الخميس المصادف ١٤ أب ,٢٠٠٨

وأشار د.محمد، ان بعض المشاريع الزراعية تلكأت نتيجة عدم استمرار الانتاج ناهيك عن تعرض محطات تربية الحيوانات الى التخريب والدمار، وهذا ما ادى الى انحسار واضح لاعداد الحيوانات، ناهيكم عن الذبح الجائر للحيوانات وبصورة عشوائية هدامة اثرت على الثروة الحيوانية العراقية وهذا ما بات واضحاً في الطرقات والاحياء الشعبية.

وعن الالية الفاعلة لسد العجز للانتاج الحيواني قال الدكتور محمد: ان تضافر مطلوب الجهود اي ولانضع المسؤولية على وزارة الزراعة فقط بل كل الجهات المعنية لابد ان تلتزم بالمسؤولية للنهوض بالقطاع الزراعي والحيواني على حد سواء.

وعلى كل من يمتلك المشورة ان يقدمها الى صانع القرار الاقتصادي عموماً والقائمين على الملف الزراعي خصوصاً.

وجهد وزارة الزراعة مشكورة لابد ان يتضافر بتعاون الوزارات والمؤسسات البحثية والجامعات الاكاديمية لرفد عجلة الزراعة العراقية بكل ماهو حديث ويعمل على تطويرها والخروج من ازمتها.

وعن دور الاستثمار الاجنبي في تطوير قطاع الزراعة، بين الدكتور محمد اننا بوصفنا اختصاصيين نرحب بالاستثمار وندعو الى عودة المستثمرين العراقيين من الخارج ورؤوس الاموال المهاجرة للعمل في العراق من جديد ناهيك عن الدعوة الى الكفاءات العراقية المهاجرة للعمل في اعادة بناء عجلة الزراعة العراقية وتطوير العمل الانتاجي وفي مقدمته الحيواني، لانه بات يمثل (الرقم واحد) في المائدة العراقية.

وعن الوقت الذي يحتاجه العراق للعودوجة الى ازدهار اسواقه المنتجة للثروة الحيوانية، أوضح الدكتور محمد ان الستراتيجية العليا لوزارة الزراعة لاتعتمد الان على سنوات بل تحتاج الظروف الملائمة والبيئة الساندة لانجاح السياسة الزراعية العراقية للسنوات القادمة.

الفرات للصناعات الكيمياوية تضع ستراتيجية جديدة لتطوير معاملها

بغداد/ المدى

ضمن خططها الرامية لتأهيل وتطوير معاملها، وضعت شركة الفرات للصناعات الكيمياوية ستراتيجية تهدف الى الارتقاء بالطاقات الانتاجية لمعاملها حيث ستشمل عملية التأهيل اغلب مصانع الشركة بعد ان تم تثبيت مشروع تحديث خط إنتاج الصودا والكلور ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للوزارة الذي يهدف الى تغيير تكنولوجيا إنتاج الكلور من الخلايا الزئبقية المستخدمة حاليا الى الخلايا الغشائية التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة الطاقات الإنتاجية للمواد الكيماوية وتقلل التلوث البيئي الناتج من استخدام الخلايا الزئبقية حيث تصل كلفة المشروع حسب التقديرات الأولية الى (٢٥) مليار دينار، علما ان مشروع التطوير وضعت له الدراسة منذ سنوات عديدة ولكن لم ينفذ بسبب وضع العراق الاقتصادي الذي سبق عام ,٢٠٠٣ صرح بذلك مصدر مسؤول في شركة الفرات.

وعلى صعيد متصل أوضح المصدر ان الشركة طرحت مصانعها ضمن الملفات الاستثمارية التي تهدف الى تطوير الانتاج حيث شملت الاعلان عن مصنع حامض الكبريتيك المركز الذي يعنى بانتاج حامض البطاريات وحامض كبريتات الصوديوم مع مصنع النشا والدكسترين الذي يقوم بإنتاج النشا المستخدم للإغراض الصناعية والغذائية ومصنع الأكياس البلاستيكية وذلك لإغراض التأهيل والتطوير بهدف مواكبة التطور الكبير الحاصل في الصناعات الكيماوية من جهة اخرى اشار المصدر الى ان الوزارة خصصت (١١,٤٠٠) مليون دينار للشركة ضمن الخطة الاستثمارية للأعوام (٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠) لإنشاء المشروع البيئي الخاص بالشركة لرفع المخلفات الكيماوية التي تطرحها خلال أنتاجها للمواد الكيماوية، المتمثل بأنشاء وحدات معالجة المياه الصناعية المطروحة من مصانعها بهدف تقليل التلوث البيئي وتحسين ظروف العمل في تلك المصانع.

اقتصاديات الظل

رصد النشاط السلبي

في نافذتنا هذه (اقتصاديات الظل) حاولنا أن نرصد الفعاليات التي تلحق الضرر بالانسان وبالاقتصاد الكلي، ولم نكن نقصد المساس بالعاملين في بعض فعاليات اقتصاد الظل، قدر رغبتنا في تسليط الضوء على مايعانون لكونهم نتائج لحالة خطأ.. معتبرين ان جميع الفعاليات التي تلحق الضرر بالاقتصاد العراقي الذي ورث الكارثة، وبالانسان العراقي الذي عانى من هذه الكارثة، هي فعاليات ينبغي أن ترصد وتحارب بكل جدية، وفي مقدمتها فعاليات الفساد الاداري والمالي وجميع الفعاليات التي تعكس مرارة الواقع الاقتصادي وحالات التردي التي يعانيها هذا الواقع، ومن هنا حاولنا أن نصنع منظومة للرصد في هذه النافذة داعين القراء وأصحاب الرأي الاقتصادي للمساهمة في مهمة الرصد هذه من خلال تسليط الضوء على المشاهدات التي تندرج ضمن ما أشرنا اليه، في مقال مقتضب لا يتجاوز (١٥٠) كلمة تحت عنوان (اقتصاديات الظل) وارسالها على البريد الألكتروني .

almada112@yahoo.com

اسعـــــار المـــــواد الغـــــذائيـــــة

المادة	السعر دينار/كغم	المادة	السعر دينار/كغم
الطماطم	750	عنب	1000
البطاطا	750	خوخ	2000
الخيار	750	موز	1250
الباذنجان	750	رقي	500
الباميياء	1250	بطيخ	750
البصل	750	التمر	1500

المادة	وحدة القياس	معدل السعر
بيض المائدة	طبقة (30) بيضة	5 000
زيت نباتي تركي	عبوة لتر	2 750
لحم البقر	1كغم	8 500
لحم الغنم	1كغم	8 500
لحم الدجاج المستورد (ساديا)	1كغم	3750
لحم الدجاج المحلي	1كغم	4 500
معجون طماطم (ايراني)	علبة 1كغم	2000

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقيIQD	سعر الشراء بالدينار العراقيIQD
الدولار الأمريكي	USD	1191.000	1190.000
اليورو الأوربي	EUR	1865.000	1861.000
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدنماركي	DKK	249.770	249.646
ألين الياباني	JPY	11.211	11.205